



Distr.
GENERAL

FCCC/SBSTA/2006/10
11 October 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
الدورة الخامسة والعشرون
نيروبي، ٦-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت
خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية

تقرير عن حلقة عمل معنية بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية

مذكرة من إعداد الأمانة*

ملخص

نظمت الأمانة حلقة عمل معنية بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية بناء على طلب مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة. وعقدت حلقة العمل في روما، إيطاليا، من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وقررت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية أنه ينبغي لحلقة العمل أن تتيح للأطراف فرصة تبادل الخبرات والنظر في الجوانب المناسبة المتصلة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية. واستمع المشاركون إلى عروض تقنية عن محور القضايا العلمية والاجتماعية الاقتصادية والتقنية والمنهجية إضافة إلى عروض قدمها ممثلو الأطراف والمنظمات الدولية عن محور التُّهَج السياسية والحوافز الإيجابية. كما تبادل المشاركون الآراء وناقشوا بالتفصيل القضايا المتعلقة بالمواضيع وتناولوا الروابط الممكنة بين المحورين. واقترحت عدة خطوات قادمة محتملة للمضي بعمل الهيئة الفرعية قدماً والسماح لها بتقديم تقرير في دورتها السابعة والعشرين. وقد تود الهيئة الفرعية النظر في المعلومات الواردة في هذا التقرير، لا سيما المعلومات عن الخطوات المقبلة المحتملة، وتقديم توجيهات إضافية عن الإجراءات القادمة.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب موعد عقد حلقة العمل.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥ - ١	أولاً - المقدمة
٣	٣ - ١	ألف - الولاية
٤	٤	باء - نطاق المذكرة
٤	٥	جيم - الإجراءات المحتمل أن تتخذها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية
٤	١١ - ٦	ثانياً - المداورات
٥	٧١-١٢	ثالثاً - ملخص العروض والمناقشات.....
٥	٣٢-١٢	ألف - المحور الأول: القضايا العلمية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والمنهجية.....
١٢	٦٤-٣٣	باء - المحور الثاني: النهج السياساتية والحوافز الإيجابية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في البلدان النامية
٢١	٧١-٦٥	جيم - المحور الثالث: تحديد الصلات الممكنة بين القضايا العلمية والاجتماعية - الاقتصادية والتقنية والمنهجية ذات الصلة والنهج السياساتية والحوافز الإيجابية.....
٢٢	٧٥-٧٢	رابعاً - الخطوات المحتملة المقبلة.....
٢٢	٧٤-٧٢	ألف - القضايا ذات الصلة.....
٢٣	٧٥	باء - عملية ممكنة للنظر في القضايا ذات الصلة.....

أولاً - المقدمة

ألف - الولاية

١ - وجّه مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة دعوة إلى الأطراف والمراقبين المعتمدين لكي يقدموا إلى الأمانة آراءهم بشأن القضايا المتصلة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، مع التركيز على القضايا العلمية والتقنية والمنهجية ذات الصلة، وتبادل المعلومات والخبرات ذات الصلة، بما في ذلك النهج السياساتية والحوافز الإيجابية. كما وجّه مؤتمر الأطراف دعوة إلى الأطراف لتقديم توصيات بشأن أية عملية أخرى للنظر في هذه القضايا. وطلب مؤتمر الأطراف من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية أن تنظر في المعلومات التي تتضمنها الردود^(١) اعتباراً من دورتها الرابعة والعشرين. وسوف تقدّم الهيئة الفرعية في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن القضايا المشار إليها في الردود، بما في ذلك أية توصيات تُقدّم^(٢).

٢ - وطلب مؤتمر الأطراف من الأمانة، في دورته الحادية عشرة أيضاً، أن تنظم حلقة عمل بشأن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية قبل انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، وأن تُعدّ تقريراً عن حلقة العمل كي تنظر فيه الهيئة الفرعية في تلك الدورة^(٣).

٣ - وقررت الهيئة الفرعية في دورتها الرابعة والعشرين^(٤) أن حلقة العمل ينبغي أن تتيح للأطراف فرصة لتبادل الخبرات والنظر في الجوانب ذات الصلة بخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية. كما قررت أن يكون من بين المواضيع المحددة التي ستناقش في حلقة العمل ما يلي:

(أ) القضايا العلمية والاجتماعية - الاقتصادية والتقنية والمنهجية، بما في ذلك دور الغابات، وبخاصة الغابات الاستوائية، في دورة الكربون العالمية؛ وقضايا التعريف، بما فيها القضايا المتعلقة بالصلات بين إزالة الغابات وتدهور البيئة؛ وتوافر البيانات ونوعيتها؛ ونطاقات ومعدلات ودوافع إزالة الغابات؛ وتقدير التغيرات في مخزون الكربون والغطاء الحرجي؛ وأوجه عدم التيقن ذات الصلة؛

(ب) النهج السياساتية والحوافز الإيجابية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، بما في ذلك الأسباب؛ والفعالية القصيرة والطويلة الأجل فيما يتعلق بعمليات خفض الانبعاثات؛ وانتقال

(١) ترد ردود الأطراف في الوثيقة FCCC/SBSTA/2006/MISC.5 و Add.1.

ويمكن الاطلاع على ردود المنظمات الحكومية الدولية في الموقع التالي:
<http://unfccc.int/parties_and_observers/igo/items/3714.php> وردود المنظمات غير الحكومية في الموقع التالي:
<http://unfccc.int/parties_and_observers/ngo/items/3689.php>.

(٢) FCCC/CP/2005/5، الفقرات ٨١-٨٣.

(٣) FCCC/CP/2005/5، الفقرة ٨٤.

(٤) FCCC/SBSTA/2006/5، الفقرة ٥٢ (أ) إلى (ج).

الانبعاثات؛ والتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف؛ وأنشطة الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة؛ وتحسين الإدارة المستدامة للغابات؛ وبناء القدرات؛ والآليات المالية والبدايل الأخرى - على أن تُجرى المناقشات على أساس الخبرات المكتسبة والعبر المستخلصة؛

(ج) تحديد الصلات الممكنة بين القضايا العلمية والاجتماعية - الاقتصادية والتقنية والمنهجية ذات الصلة والنُهُج السياساتية والحوافز الإيجابية التي قد تنشأ عن النظر في المواضيع المدرجة ضمن الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) أعلاه.

باء - نطاق المذكرة

٤ - تحتوي هذه الوثيقة على وصف لمداولات حلقة العمل المعقودة استجابة للولاية المبينة أعلاه وملخص مناقشتها بشأن المواضيع المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه. وبذلت الأمانة قصارى جهدها لاستعمال المصطلحات التي أوردها المتحدثون والمشاركون لدى إعدادها ملخصات العروض وأهم ما خلصت إليه المناقشات من نتائج.

جيم - الإجراءات المحتملة أن تتخذها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية

٥ - قد تود الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية النظر في المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، لا سيما في الفصل الرابع، وتقديم توجيهات إضافية بشأن ما يلزم اتخاذه من إجراءات أخرى لاستكمال الولاية التي أسندها إليها مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة.

ثانياً - المداولات

٦ - عقدت حلقة عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن "خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية" في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بروما، إيطاليا، من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. واستضافتها وزارة البيئة والأراضي الإيطالية والفاو، بدعم مالي من حكومة كل من أستراليا وإيطاليا والسويد وفنلندا ونيوزيلندا وهولندا إضافة إلى الفاو.

٧ - وحضر حلقة العمل ١٦٣ ممثلاً لـ ٩٤ طرفاً ومنظمة. وشارك فيها ٥٥ ممثلاً من ٢٥ طرفاً مدرجاً في المرفق الأول بالاتفاقية و ٧٤ ممثلاً من ٤٢ طرفاً غير مدرج في المرفق الأول بالاتفاقية.

٨ - كما حضرها بصفة مراقب ممثلو ١٣ منظمة حكومية دولية و ١٥ منظمة غير حكومية. وكان من بين المنظمات الحكومية الدولية المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية والفاو وأمانات كل من اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، فضلاً عن النظام العالمي لمراقبة الأرض ومرفق البيئة العالمية والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة والوكالة الفضائية الأوروبية. وعلاوة على ذلك قدم ٦ إحصائيين خبرة تقنية.

٩- وعند افتتاح حلقة العمل، رحب بالمشاركين في روما كل من السيدة ماريا بيا غارافاغليا، نائبة عمدة مدينة روما، والسيد غايتانو بينيديتو، نائب مدير ديوان وزير البيئة والشؤون البرية والبحرية لجمهورية إيطاليا. وألقى رئيس الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، السيد كيشان كومار سينغ، الذي ترأس حلقة العمل، خطاباً في المشاركين وشكر حكومة إيطاليا والفاو على استضافة حلقة العمل وأعرب عن تقديره للحكومات الأخرى لدعمها المالي. وألقى وزير البيئة والشؤون البرية والبحرية لجمهورية إيطاليا، السيد ألفونسو بيكورارو سكانيو، خطاباً في يوم افتتاح حلقة العمل.

١٠- وعرض ممثل لأمانة الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ولاية حلقة العمل وهدفها ونطاقها ووثيقة المعلومات الأساسية التي أعدت لتيسير المناقشات^(٥)، وأعرب عن عرفانه للحكومات التي قدمت أموالاً إضافية لتنظيم حلقة العمل.

١١- وعقدت مناقشات عامة بعد كل جلسة بشأن موضوع بعينه أو مجموعة من المواضيع ذات الصلة. ويلخص الفصل الثالث النقاط الرئيسية للعروض^(٦) والمناقشات. وفي ختام حلقة العمل، قدم الرئيس إلى المشاركين ملخص المناقشات التي جرت بشأن المحورين الأول والثاني، علماً بأن ملخص النتائج في الفقرات ٢٣-٣٢ والفقرات ٤٩-٦٤ يتوافق مع ذلك الملخص.

ثالثاً - ملخص العروض والمناقشات

ألف - المحور الأول: القضايا العلمية والاجتماعية الاقتصادية والتقنية والمنهجية

١- ملخص العروض

١٢- قدم أحد الأخصائيين لمحة عامة عن أهم الجوانب التي يشملها الجزء الأول من ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بالقضايا العلمية والاجتماعية الاقتصادية والتقنية والمنهجية^(٧). وألقى العرض الضوء على الإنجازات في رصد التغيرات في مجال الحراثة والغطاء النباتي باستعمال تقنيات الاستشعار عن بعد، وتوافر أدوات وأساليب تقدير ورصد التغيرات في مخزون الكربون في الغابات، مثل القياسات الميدانية وعمليات جرد الغابات التقليدية،

(٥) يمكن الاطلاع على وثيقة المعلومات الأساسية التي تشمل محصلة المعلومات التي تضمنتها البلاغات الوطنية وردود الأطراف والمراقبين المعتمدين (انظر الحاشية ١) في الموقع التالي: http://unfccc.int/methods_and_science/lulucf/items/3757.php.

(٦) يمكن الاطلاع على قائمة العروض والمتحدثين ومجمل العروض في الموقع التالي: http://unfccc.int/methods_and_science/lulucf/items/3764.php. ويُصحّ القارئ بالرجوع إلى العروض الأصلية ليقف على التفاصيل.

(٧) انظر ورقة العمل ١ (أ) (٢٠٠٦) في الموقع التالي: http://unfccc.int/methods_and_science/lulucf/items/3757.php.

ومنهجيات تقدير انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات، على سبيل المثال، في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ^(٨).

١٣ - وسلط العرض الضوء على أن التقدم المحرز في وضع الأساليب والأدوات في هذا المجال يسمح بقياس التغيرات في الغطاء النباتي على الصعيدين الوطني والدولي من الفضاء بموثوقية. وإضافة إلى ذلك، هناك تطورات تكنولوجية جارية في مجال الاستشعار عن بعد إذ لا تزال توجد قيود تقنية، مثلاً فيما يتعلق بالتمييز بين الغابات الثانوية والغابات المكتملة النمو، وتحديد الغابات المتدهورة أو المقطوعة الأشجار بالانتقاء، أو عدم اكتمال التغطية بسبب الغيوم. ولا يمكن للاستشعار عن بعد في الوقت الراهن أن يقيس الكربون في الكتلة الأحيائية أو مخزون الكربون الحراري مباشرة؛ فهذه تقاس عادة باستعمال بيانات جرد الغابات الذي يُحصل عليه بواسطة العينات. بيد أن قوائم جرد الغابات الوطنية المحدثة تظل نادرة حتى الآن في العديد من البلدان الاستوائية وتتطلب موارد ضخمة إن اضطلع بها على الصعيد الوطني، لا سيما بالنسبة إلى البلدان الكبيرة. وعليه، يتطلب وضع قياس موثوق به لمخزونات الكربون تكنولوجياً للاستشعار عن بعد فعالة من حيث التكلفة والمزاوجة بينها وبين البيانات الميدانية. هذا، والتقدم جارٍ في هذا الميدان لرصد التغيرات في مخزونات الكربون.

١٤ - كما قدم العرض معلومات عن تعاريف كل من الغابات وإزالة الغابات والتدهور، بما في ذلك التبعات المحتملة لمختلف التعاريف على تقديرات التغيرات في مخزون الكربون، والمعلومات عن العوامل التي تؤدي إلى إزالة الغابات والتدهور، والأساليب التي تستعملها البلدان النامية لتقدير مخزون الكربون في الكتلة الأحيائية. وفي الختام، أعرب عن الحاجة إلى وضع بروتوكولات موحدة خطوة خطوة لرصد إزالة الغابات.

١٥ - وألقى ممثل مركز وودز هول للبحوث في عرضه عن دور الغابات، لا سيما الغابات الاستوائية، في دورة الكربون العالمية، الضوء على أهمية انبعاثات الكربون الناجمة عن إزالة الغابات الاستوائية (التي ساهمت في السنوات الأخيرة في نحو ٢٠ في المائة من مجموع الانبعاثات على الصعيد العالمي)، كما عرض الاتجاهات التاريخية لمصادر ومصارف الكربون وصافي التدفقات على المستويين العالمي والإقليمي. كما قدم العرض الطرق المستعملة في تحديد انبعاثات الكربون من إزالة الغابات أو التغيرات في استخدام الأراضي استناداً إلى التغيرات في المناطق والتغيرات في مخزون الكربون، والمصادر المحتملة لبيانات استخدام الأراضي، والخسائر المقدرة في الكربون بالنسبة إلى مختلف أنواع تغيرات استخدام الأراضي (مثل التغيرات من الغابات إلى المراعي والمزارع)، وشدد على أهمية تغيرات استخدام الأراضي وإدارتها في تحديد مصادر ومصارف الكربون. وتتأني أوجه عدم التيقن في التقديرات الحالية أساساً من أوجه عدم التيقن في معدلات إزالة الغابات ومخزون الكربون المقدر للهكتار، كما تبينه الاختلافات في معدلات إزالة الغابات الاستوائية بالنسبة إلى أهم المناطق الاستوائية في مختلف مصادر البيانات. وتبعاً لمصدر البيانات المستقى منه، تقدر انبعاثات الكربون السنوية بنحو ٠,٩ إلى ٢,٤ بيكوغرام من الكربون في

(٨) المبادئ التوجيهية المنقحة لعام ١٩٩٦ التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، ودليل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، والمبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٦ التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة (مجلد عن الزراعة والحراجة وغير ذلك من مجالات استخدام الأراضي).

السنة؛ ومن شأن التوقف الفوري عن إزالة الغابات أن يؤدي إلى انخفاض في الانبعاثات العالمية قدره ١ إلى ٢ بيكوغرام في السنة. وختاماً، قدم العرض توقعات عن الاتجاهات المحتملة لمختلف المناطق الاستوائية استناداً إلى معدلات إزالة الغابات حالياً. وعلى هذا الأساس، من المرتقب أن تبلغ الانبعاثات من المناطق الاستوائية ما بين ٨٧ و١٣٠ بيكوغرام حتى عام ٢١٠٠.

١٦- وتناول العرض الذي قدمه ممثل المعهد الوطني للبحوث في الأمازون، الذي عرض نهج المعهد في مجال التقدير استناداً إلى دراسة جرت في الغابات الاستوائية الرطبة، القضايا المنهجية المتعلقة بتقدير مخزون الكربون والغطاء الحرجي وأوجه عدم التيقن المتعلق بذلك. وقدم العرض الاختلافات المنهجية، مثلاً فيما يتصل بالمؤشرات المستعملة في تقدير مخزون الكربون في الغابات البكر والثانوية بالنسبة إلى مختلف أنواع الكتل الأحيائية التي ينبغي وضعها في الاعتبار (الكتلة الأحيائية فوق الأرض وتحت الأرض إلخ)، وفصل في المعادلات الأساسية للمغايرة النسبية التي تأخذ في الحسبان المعرفة عن الكتلة الأحيائية و/أو أنواع الأشجار، والتقديرات المفصلة لأوجه عدم التيقن المقابلة استناداً إلى معادلات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ.

١٧- وأوضح العرض الذي قدمه ممثل الفاو بشأن قضايا التعاريف ما تستعمله الفاو من تعاريف للغابات وإزالة الغابات وتدهور الغابات، وكيف تساهم العمليات في قطاع الغابات في انبعاثات غازات الدفيئة وماهية هذه العمليات (مثل التحولات إلى استخدامات أخرى للأراضي واستخدام الغابات غير المستدام). وتعرف الفاو إزالة الغابات بأنها تحويل الغابات إلى استخدامات أخرى للأراضي، في حين لا يفضي تدهور الغابات إلى تغير في استخدام الأراضي، لكنه يوصف عموماً بأنه تقلص للغطاء الناجي و/أو التخزين وتضاؤل قدرة الغابات على أداء وظائفها. كما ألقى الضوء على الاختلافات في التعاريف التي تستعملها الفاو في تقدير الموارد الحرجية والتعاريف المستعملة في إطار بروتوكول كيوتو. وفي هذا الصدد، سلط العرض الضوء على عدد من القضايا التي تحتاج إلى نظر وتعلق باختيار التعاريف من أجل استعمالها في سياق تقليص الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات.

١٨- وقدم ممثل آخر للفاو لمحة عامة عن توافر البيانات ونوعيتها وحجمها ومعدلات إزالة الغابات استناداً إلى تقديرات المنظمة للموارد الحرجية. وتعتمد هذه التقديرات على التقارير القطرية (٢٢٩ بالنسبة إلى تقدير الموارد الحرجية لعام ٢٠٠٥ وتشمل ٤٠ متغيراً من متغيرات البيانات) - التي تعتبر، حسب ممثل الفاو، أفضل مصدر وطني للمعلومات عن الغابات، وهي تُستكمل باستقصاءات الاستشعار عن بعد. ويبين آخر تقدير للموارد الحرجية اتجاهات نحو الانخفاض في كل من معدلات إزالة الغابات على الصعيد العالمي وصافي ما يُفقد من مساحة الغابات مقارنة بالتقديرات السابقة للموارد الحرجية، بمعدل سنوي لإزالة الغابات يبلغ ١٣ مليون هكتار في السنة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٥. وتُظهر البيانات حسب المنطقة اختلافات في اتجاهات إزالة الغابات والتغيرات في مساحة الغابات، وتشير إلى اختلافات شديدة في حجم ومعدلات إزالة الغابات بين مختلف الفئات والبلدان.

١٩- وقدم العرض أيضاً مصادر البيانات المتاحة بشأن التغيرات في مساحة الغابات ونوعيتها واستعمالها من قبل الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، أي نظم الرصد الوطنية (مثل قوائم جرد الغابات)، والتقييمات المستقلة/المتصلة بمسائل أخرى (مثل دراسات الاستشعار عن بعد)، وتقديرات الخبراء استناداً إلى افتراضات، أو مصادر أخرى. والمعلومات التي يتعين أن تقوم عليها تقديرات اتجاهات التغيرات في مخزون الكربون نادرة في معظم الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول، وذلك أساساً بسبب نقص بيانات القياس

الميداني. وتشير مقارنة الدراسات في المناطق المدارية، مثل استقصاءات الاستشعار عن بعد للمناطق الاستوائية في تقديرات المصادر الحرجية لعام ٢٠٠٠ ببيانات قطرية، إلى احتمال وجود اختلافات شديدة في بعض الحالات في حجم ومعدلات إزالة الغابات الناجمة عن ذلك، في حين تشير النتائج في مناطق أخرى إلى معدلات مماثلة. كما يسלט العرض الضوء على الاختلافات الشديدة الملاحظة في توافر البيانات ونوعيتها، ووجود نظم للرصد وقدرات على رصد الغابات، وأهمية القياسات الميدانية. كما استعرض الاحتياجات المستقبلية لتحسين توافر البيانات ونوعيتها من خلال نظم الرصد على الصعيد الوطني والعالمي والإقليمي.

٢٠- وركز ممثل مركز البحوث المشترك للمفوضية الأوروبية في عرضه عن الاستشعار عن بعد وتوافر البيانات على قياس إزالة الغابات والتدهور في المناطق المدارية باستعمال تقنيات رصد الأرض. واستند العرض إلى التقرير الذي أعده مؤخراً النظام العالمي لمراقبة المناخ^(٩) والذي يقدم معلومات عن رصد المناطق التي أزيلت منها الغابات والمناطق الحرجية المتدهورة والتغيرات في مخزون الكربون. وأبرز العرض مختلف مستويات الرصد (أي من المقياس العالمي إلى أصغر مقياس)، وملاءمة مختلف الاستبانات لمختلف أغراض الرصد (وتُبينها مختلف أمثلة الصور الساتلية) والتكاليف المقترنة بها، وتناول الدقة الممكن تحقيقها إضافة إلى سبل تقدير دقة التصوير ذي الاستبانة العالية. ووفرت رسوم توضيحية لنظم الرصد العملية على الصعيد الوطني (مثل الدراساتين الاستقصائيتين البرازيلية والهندية والمعدلات المقدرة لإزالة الغابات، كما هي الحال بالنسبة إلى منطقة الأمازون البرازيلية) إلى غاية المستوى الإقليمي/العالمي بواسطة استقصاءات الاستشعار عن بعد، تليها الخيارات بشأن الرصد المستقبلي استناداً إلى أخذ العينات بطريقة منهجية. وبيّن العرض أنه رغم توافر طرائق متنوعة لتحليل البيانات الساتلية لقياس التغيرات في مساحات الغابات، فإن أهم القيود على تنفيذ النظم الوطنية لرصد تلك التغيرات هي التكلفة والحصول على بيانات ذات استبانة عالية.

٢١- وقدم ممثل جامعة لوفان، بلجيكا، معلومات عن دوافع إزالة الغابات فيبين التغيرات السنوية لمعدلات إزالة الغابات، وأسباب ومسالك إزالة الغابات الاستوائية، وميز بين الأسباب المباشرة التي تؤثر في الغطاء الحرجي، مثل استغلال الأحشاب أو التوسع البنوي والزراعي، والأسباب الأساسية التي ترجع أساساً إلى عوامل سكانية، واقتصادية، وسياسية ومؤسسية، وتكنولوجية و/أو ثقافية. وبيّن تحليل إحصائي منهجي لدراسات إفرادية في أكثر من ١٥٠ بلداً التداخل المعقد لأسباب متعددة لإزالة الغابات على مستويات شتى (مثل الأجل الطويل والقصير)؛ بيد أن الأنماط الإقليمية والمشاكل المتكررة كانت قابلة للتحديد. وفي هذا الصدد، قدمت مجموعة من العوامل المتداخلة التي لها آثار مباشرة أو غير مباشرة على الغابات (مقصودة أو غير مقصودة) وعُرضت رسوم توضيحية لمسلك إزالة الغابات منذ القدم حتى الآن بالنسبة إلى منطقة الأمازون.

٢٢- وعُرضت مجموعة من الخيارات السياسية العامة (بما فيها عناصر من قبيل تحسين الحكامة والصكوك المؤسسية الجديدة وغير ذلك)، مع مراعاة أنه لا يمكن لأي سياسة عالمية أن تتحكم في إزالة الغابات وأنه ينبغي إيجاد توازن بين العوامل المتعلقة بكل منطقة تحديداً. وتشمل صعوبات التصدي لإزالة الغابات التحكم في الغابات،

Reducing GHG emissions from deforestation in developing countries: Considerations for (٩) monitoring and measuring (GOFC-GOLD).

وتحديد آثار سياسة بعينها من حيث تقليص إزالة الغابات، والاستعمالات والوظائف المتعددة للغابات، والتسرب الدولي، والعلاقة الوثيقة بين الانتقال الحرجي والتحديث الاقتصادي، في جملة أمور.

٢- أهم نتائج المناقشات

٢٣- يمكن تلخيص تبادل الآراء بين المشاركين بشأن العروض المتعلقة بالمحور الأول كما يلي:

أساليب وأدوات تقدير انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة الغابات

٢٤- استناداً إلى المعلومات المقدمة في العروض، أشير إلى الآتي:

- الأدوات والأساليب والبيانات متاحة، والعلم من المتانة بحيث يستطع رصد وتقدير الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات بمستوى مقبول من اليقين. غير أن إمكانات استعمال هذه الأدوات وتنفيذ أي نظام للقياس والرصد ستتوقف على توافر الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية المناسبة، بما فيها بناء القدرات. وعلاوة على ذلك، تنطوي الأدوات والأساليب المتاحة على قيود في ظل ظروف وطنية مختلفة، مثل حجم الغطاء الحرجي؛
- يمكن الموازنة بين الاستشعار عن بعد و/أو المسح الأرضي/الميداني و/أو قوائم جرد الغابات، إضافة إلى استعمال المبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لإعداد قوائم جرد غازات الدفيئة^(١٠) لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات؛
- قد تكون هناك حاجة إلى وضع توجيهات بشأن كيفية الجمع بين الأساليب والأدوات المذكورة أعلاه في طار مجموعة واسعة النطاق من الشروط؛
- ستستوجب عملية تقدير انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية دعماً مالياً وتقنياً إضافة إلى بناء للقدرات محدد الغرض. وقد يساعد التعاون الدولي على تيسير ذلك. كما يمكن للحوافز الإيجابية من أجل خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية أن تساعد على تيسير هذا الدعم علاوة على توفير حوافز لرصد العملية عن كثب.

٢٥- وفيما يتعلق بالنهج المقدم لتقدير مخزون الكربون استناداً إلى معادلات المغايرة النسبية (انظر الفقرة ١٦)، نوقش عدم التيقن الضعيف نسبياً مثله مثل المساهمة المفيدة التي يمكن لهذا النهج أن يقدمها إضافة إلى الأساليب المتاحة في المبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وسلط المشاركون الضوء في

(١٠) دليل الممارسات الجيدة فيما يتعلق بأنشطة استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة والمبادئ التوجيهية لعام ٢٠٠٦ التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لإعداد قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة.

الوقت نفسه على متطلبات هذا النهج بالنسبة إلى المعلومات المفصلة عن أنواع الغابات وعدد الأشجار والأنواع، وبالنسبة إلى مراعاة الاختلافات الإقليمية. كما نوقشت آثار التكلفة المقترنة بذلك بالنظر إلى مستوى الدقة.

٢٦- وناقش المشاركون أيضاً التطورات في تكنولوجيا الاستشعار عن بعد التي قد تسمح بقياس مباشر لمخزون الكربون فوق الأرض والتغيرات مع مرور الزمن، ما قد يبسر رصد الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في البلدان الاستوائية.

٢٧- كما تناولوا آثار مختلف الأساليب والأدوات من حيث التكلفة وعناصر هذه الأساليب والأدوات، مثلاً من حيث علاقتها بالمقياس والاستبانة والدقة، مع مراعاة كل من إنشاء أو تنفيذ وصيانة أي نظام للرصد. ومع أن تكاليف البيانات قد انخفضت، فإن معظم التكاليف تقترن عادة بتنفيذ نظام الرصد. وأشير إلى مزايا الاستشعار عن بعد من حيث التكاليف مقارنة بالقياسات الميدانية، لا سيما بالنسبة إلى البلدان ذات الغطاء الحرجي الكبير.

قضايا التعاريف

٢٨- أشير إلى النقاط التالية:

- توجد تعاريف مختلفة للغابات والعمليات المتعلقة بالغابات وضعت لتلبية شتى الاحتياجات في إطار عمليات مختلفة. ومن الأمثلة على ذلك مجموعة التعاريف المتعلقة بالغابات في إطار بروتوكول كيوتو والتي لا تنطبق إلا في سياق هذا البروتوكول؛
- استعمال تعاريف شتى أدى إلى اختلافات في تقديرات انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة الغابات؛
- قد تولى المسائل التالية الاعتبار عند معالجة قضايا التعاريف في سياق خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في البلدان النامية:
 - الاحتياجات المحددة التي قد تنشأ عند وضع أي ترتيب دولي بشأن هذه المسألة؛
 - استعمال تعاريف الغابات والتعاريف المتعلقة بالحراثة أو وضع تعاريف جديدة أو تعديل التعاريف القائمة لتسهيل وضع نهج أكثر اتساقاً لتقدير الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات ومراعاة أي عمليات ذات صلة تنجم عن انبعاثات غازات الدفيئة؛ وقد تدعو الحاجة إلى مجموعة من التعاريف نظراً إلى أن آثار هذه التعاريف (مثلاً لتقدير الغطاء الحرجي أو التغيرات في مخزون الكربون) قد تختلف باختلاف حجم البلد أو نوع الغابة أو الغطاء الحرجي على سبيل المثال؛
 - العمليات التي تفضي إلى فقدان مخزون الكربون، مثل التدهور، وأي من هذه العمليات ينبغي معالجتها في هذا السياق؛

- يمكن للعمل الذي تقوم به الفاو والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، في حملة جهات، أن يستعمل في التغلب على التحديات الناجمة عن وجود واستعمال تعاريف مختلفة تتعلق بالغابات في تقدير انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة الغابات.

٢٩- وناقش المشاركون التحديات المقترنة بتعاريف العمليات التي لا تنجم عن التغيرات في استخدام الأراضي في حد ذاته وإنما تؤدي إلى فقدان مخزون الكربون وانبعاثات غازات الدفيئة، مثل تدهور الأراضي أو قطع الأشجار أو الغابات غير المشجرة مؤقتاً والآثار التي قد تحدثها تغطية أو عدم تغطية هذه العمليات في أي تعريف من حيث خفض الانبعاثات. ومن المواضيع التي نوقشت في هذا السياق تنوع الغابات (مثلاً الغابات في الأراضي الجافة والغابات المعتدلة وغابات مستنقعات الحث والأشجار خارج الغابات) والمصطلحات ذات الصلة التي قد يحتاج إلى أخذها في الحسبان، إضافة إلى الحاجة إلى فهم مشترك لتجنب إزالة الغابات. وأشار إلى أهمية ضمان تمثيل متسق للأراضي على مر الزمن، لأمر منها مثلاً وضع خطوط أساس.

قضايا عامة^(١١)

٣٠- إضافة إلى ما سلف، أشار المشاركون إلى القضايا العامة التالية:

- ينبغي عدم النظر إلى مراعاة خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات بمعزل عن القضايا المتصلة بالاستخدامات الأخرى للأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- قد يقتضي الأمر التصدي لجميع انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة الغابات لا الاقتصار على الانبعاثات المتعلقة بالتغيرات في مخزون الكربون؛
- لم تُحل مسألة النظر في أيّ من التغيرات في مخزون الكربون تترتب على أنشطة بشرية مقارنة بتلك الناجمة عن التغيرات الطبيعية؛
- قد تكون الخبرة في معالجة القضايا، مثل التسرب، في سياق المفاوضات المتعلقة بالتحريج وإعادة التحريج في إطار آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو، مفيدة في النظر في أي ترتيب دولي لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات.

٣١- وفيما يتعلق بغازات الدفيئة غير ثاني أكسيد الكربون الناتجة مثلاً عن الحرق بعد تطهير الأراضي، ناقش المشاركون أيضاً الحاجة إلى مراعاة أنواع مختلفة من الأراضي مثل الأراضي الخثية (انظر أيضاً الفقرة ٢٩).

(١١) يتناول هذا الجزء قضايا علمية واجتماعية اقتصادية وتقنية ومنهجية أخرى في إطار المحور الأول. ويتناول المحور الثاني بالمزيد من التفصيل المناقشات بشأن دوافع إزالة الغابات وأسبابها بسبب العلاقة الوثيقة بالنهج السياساتية والحوافز الإيجابية.

٣٢- وأعربوا أيضاً عن الحاجة إلى التصدي للعوامل الاجتماعية الاقتصادية - إضافة إلى القضايا المنهجية مثل تقدير التغيرات في مخزون الكربون -، لا سيما على الصعيد المحلي حيث يعتمد السكان المحليون بشدة على الغابات ومنتجاتها. ونظراً إلى تنوع الأسباب المترابطة لإزالة الغابات، قد يساعد التركيز على المستوى المحلي أيضاً في تحديد الدوافع الأساسية ذات الصلة. وعلاوة على أسباب إزالة الغابات المقدمة في العروض، ألقى عدد من المشاركين الضوء على أسباب إزالة الغابات في بلدانهم، مثل الفقر وزيادة عدد السكان والتنمية الاقتصادية والحوافز المضرة. وأشار المشاركون أيضاً إلى الآثار السياسية، نظراً إلى أسباب طبيعة إزالة الغابات، التي ينبغي أخذها في الاعتبار لمعالجة الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات. كما أشاروا إلى ضرورة معالجة مسألة الدوام.

باء - المحور الثاني: النهج السياسية والحوافز الإيجابية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية

١ - ملخص العروض

٣٣- افتتحت الجلسة بعرض عام عن ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بالنهج السياسية والحوافز الإيجابية^(١٢). وشمل العرض أسباب إزالة الغابات والحوافز والسياسات التي تعالج كلاً من الأسباب المباشرة والأساسية، مع مراعاة عوامل إزالة الغابات. وأشار إلى أن الأسباب متنوعة حسب البلدان. وساهمت السياسات والحوافز خارج قطاع الغابات أيضاً في إزالة الغابات. وتقوم معظم الأمثلة الخاصة بالسياسات والحوافز للحد من إزالة الغابات على دعم الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة. وبسبب مجموعة من العوامل، لا يمكن تعميم فعالية السياسات والحوافز الإيجابية وهي غالباً متعلقة بمجالات بعينها.

الأسباب، والفعالية القصيرة والطويلة الأجل فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات، وانتقال الانبعاثات

٣٤- أسباب إزالة الغابات، والفعالية القصيرة والطويلة الأجل فيما يتعلق بالحد من الانبعاثات، وانتقال الانبعاثات هي مسائل كانت مشمولة في أحد العروض التي قدمها مشاركون من توفالو عن أسباب إزالة الغابات وتدهور الغابات في منطقة أوقيانوسيا. واستند العرض إلى آراء عن نتائج خلصت إليها حلقة عمل إقليمية عقدت في فيجي في عام ١٩٩٨. وأشار إلى وجود العديد من الأسباب المشتركة لإزالة الغابات في منطقة أوقيانوسيا. كما اقترح العرض العديد من الاستراتيجيات لمعالجة مختلف الأسباب. وقُيِّمت قدرة كل استراتيجية على التصدي لمسائل انتقال الانبعاثات، والفعالية القصيرة والطويلة الأجل فيما يتعلق بخفض الانبعاثات، وجدوى وفعالية خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وأنشطة هيئات دولية معنية أخرى، وبناء القدرات

(١٢) انظر ورقة العمل ١ (ب) (٢٠٠٦) في الموقع التالي:

http://unfccc.int/methods_and_science/lulucf/items/3757.php.

٣٥- عند النظر في هذه المجموعة من المواضيع، استمعت حلقة العمل إلى العديد من العروض التي قدمها ممثلو الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية، سواء بوصفها جهات مانحة أو مستفيدة من **التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف وبناء القدرات**. وقدم أول عرض عن الموضوع ممثل من كولومبيا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية: إكوادور وأوروغواي وباراغواي وبنما وبيرو وغواتيمالا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس. ويشكل الخبراء من هذه البلدان فريق مناقشة لأمريكا اللاتينية بشأن استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة وتغير المناخ، وهو شبكة غير رسمية من الخبراء والمفاوضين المعنيين بهذه المجالات. وتحدثت مقدم العرض عن المعدل المرتفع لإزالة الغابات في بلدان فريق المناقشة لأمريكا اللاتينية وعن النهج والإجراءات السياساتية التي تتخذها الحكومات لمعالجة القضية. ورغم الجهود الكثيرة المبذولة لحماية الغابات، مثل وضع مشاريع حفظ الكربون والسياحة المراعية للبيئة وبرامج الخدمات البيئية، فإن الغابات في المنطقة لا تزال تواجه العديد من التهديدات المتعلقة بالتنمية. ودعا الفريق إلى بناء القدرات المؤسسية والتقنية وأشار إلى ضرورة إجراء دراسات تراعي الجوانب الاقتصادية لشتى النهج السياساتية. وألقى الضوء على الحاجة إلى أموال جديدة وإضافية علاوة على تمويل أولي لقطاع الغابات، وذلك مثلاً من خلال المساعدة الإنمائية لما وراء البحار، وبرامج المانحين الجديدة، والصناديق المتجددة والنهج القائمة على السوق.

٣٦- وعرضت المشاركة من جمهورية أفريقيا الوسطى آراء بلدان حوض الكونغو: جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو. وعرضت نهج أفريقيا الوسطى لمكافحة إزالة الغابات، بما في ذلك "خطة التقارب" (وهي خطة عمل من أجل الغابات) التي اعتمدها رؤساء دول المنطقة، وأفادت بالتزام المنطقة القوي بحفظ الغابات وإدارتها إدارة مستدامة. واقترح الفريق إنشاء صندوق يعمل ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من أجل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات. وسيقدم الصندوق نوعين من المنح: منحة لإدارة الغابات استناداً إلى مساحة الغابات التي تدار إدارة مستدامة في البلد ومنحة لتنظيم المناخ تُرَجَّح إلى معدل إزالة الغابات.

٣٧- وعرض المشاركون من الأطراف المدرجة في المرفق الأول أيضاً خبراتهم وآراءهم عن المواضيع، ونظروا في القضايا بوصفهم مانحين دعماً **للتعاون الثنائي وبناء القدرات**. وقدم أحد المشاركين من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لمحة عامة عن أسباب إزالة الغابات، وسلط الضوء على أمثلة محددة لهذه الأسباب في بعض المناطق. ودعا إلى انتهاج نهج متعدد القطاعات (تنوع السياسات والإجراءات)؛ وتوضيح حقوق الملكية وجعلها آمن؛ وتحسين الحُكامة والتنظيم؛ ودفع ثمن الخدمات البيئية.

٣٨- وتحدثت مشاركون من ألمانيا عن خبرات التعاون الإنمائي الألماني في الإدارة الحرجية المستدامة. وضرب أمثلة على المشاريع وآثار هذه المشاريع والعبء المستخلصة. وحتى الآن، لم يركز التعاون الثنائي الألماني على خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، لكن هناك عدداً قليلاً من المشاريع النموذجية في طور الإعداد. وأشار إلى أن جهود التعاون التقني والمالي لم تخفض كثيراً معدل إزالة الغابات. ورأى أن من شأن إنشاء آلية تقوم على السوق أن يقوم بدور هام، وذلك بتعزيز الآثار الإيجابية للتعاون الثنائي.

٣٩- وعرض مشاركون من الولايات المتحدة الأمريكية العبر المستخلصة من الميدان من خلال برامج الولايات المتحدة الجارية في مجال الغابات. وأشار العرض إلى "ثلاثية" التصدي لإزالة الغابات، وهي: النهج التجارية/القائمة

على السوق، والإدارة الحرجية على مستوى المجتمعات المحلية، وحفظ الغابات. وألقى الضوء على الإجراءات التي تعمل في إطار كل واحدة من "الثلاثية" وضرب أمثلة من التحالف العالمي لمنتجات الغابات المستدامة، والإدارة الحرجية على مستوى المجتمعات المحلية، وقانون حفظ الغابات الاستوائية. وأشار إلى أهمية وجود رد متكامل للتصدي لإزالة الغابات، مثل التصدي للتنمية الاقتصادية والحد من الفقر والتنوع البيولوجي وشواغل تغير المناخ، والحاجة إلى المساعدة التقنية وبناء القدرات.

٤٠- وتناول عرضان مسألة **التعاون المتعدد الأطراف وبناء القدرات**. وقدمت ممثلة المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لمحة عامة عن أنشطة مركزها بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية والحكومات والصناعة. وتعاون المركز مع بعض الجهات على تقييم الموارد الحرجية ورصدها ووضع المؤشرات وتبادل البيانات. وتساءلت عما إذا كان تبادل نظم الرصد يمكن أن يساعد الأطراف على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن عدة اتفاقيات في آن واحد. كما حثت المشاركين على التفكير في أي شكل من أشكال الدعم والتوجيه قد تشترطه الأطراف لتحديد فرص تحقيق مزايا متعددة، ووضع برامج للرصد وتنفيذها، وتبادل البيانات، والاستفادة من العبر المستخلصة في أماكن أخرى.

٤١- وعرض ممثل المنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية ما تملكه هذه المنظمة من خبرات وما تواجهه من تحديات في إخضاع الغابات الاستوائية للإدارة المستدامة. وتعاون المنظمة وتشاور مع البلدان الأعضاء بشأن البحوث والدراسات السياسية إضافة إلى أنشطة المشاريع. واستهلت المنظمة العديد من الأنشطة ذات العلاقة المباشرة بتغير المناخ، مثل حلقات العمل لبناء القدرات بشأن أنشطة التحريج وإعادة التحريج في إطار آلية التنمية النظيفة، ونماذج التمويل البديلة للإدارة الحرجية المستدامة، وتنفيذ المبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية بالنسبة إلى الإدارة الحرجية المستدامة.

تعزيز الإدارة الحرجية المستدامة

٤٢- تحدث ثلاثة مشاركين عن خبرات بلدانهم في تنفيذ وتعزيز الإدارة الحرجية المستدامة. وعرضت المشاركة من بوليفيا خبرات بلدها في مجال الإدارة الحرجية وتجنب الانبعاثات. ووصفت الطريقة التي يساهم بها مشروع نويل كيمبف للعمل المناخي في تجنب إزالة الغابات في الوقت الذي يولد فيه تعويضاً للكربون حقيقياً وقابلاً للقياس. وساهم المشروع في وقف قطع الأخشاب صناعياً، وتجنب زراعة القطع والحرق، وتوليد مزايا كبيرة للمناخ والتنوع الأحيائي والمجتمعات المحلية، ومعالجة قضية التسرب.

٤٣- وأشار مشارك من ماليزيا في عرضه إلى التزام بلده بتنفيذ الإدارة الحرجية المستدامة من خلال سياسات وتشريعات وممارسات مناسبة في مجال الغابات (مثل قطع الأشجار المنخفض التأثير واستصلاح الغابات وإصدار الشهادات الخاصة بالأخشاب). كما سلط الضوء على أهمية غابات مستنقعات الخث بوصفها مستودعات للكربون. وقال إن هذه النظم البيئية الحرجية مهددة في هذه المنطقة وأن أي تدبير لخفض انبعاثات غازات الدفيئة ينبغي أن يأخذ غابات مستنقعات الخث بعين الاعتبار.

٤٤ - وأفاد مشارك من اليابان عن التزام بلده المستمر بدعم الإدارة الحرجية المستدامة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وتعتقد اليابان أن هذه الإدارة عنصر مهم في استراتيجيات التخفيف من الاحترار العالمي، وهي بالتالي جزء من فلسفة البلد في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وتساهم اليابان في التعاون التقني والمالي من خلال كل من القناتين الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذا من خلال المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وأشار إلى أنه لا بد من توافر أربعة عناصر رئيسية لتحقيق الإدارة الحرجية المستدامة: الملكية والشراكة واحترام الظروف المحلية واستدامة الإجراءات.

الآليات المالية والبدائل الأخرى

٤٥ - قدم ممثلو الأطراف آراءهم وحياتهم بشأن النهج، استناداً إلى الآليات المالية والبدائل الأخرى، لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية. كما اقترحوا نهجاً لترتيب دولي لمعالجة القضية^(١٣).

٤٦ - وقدم ممثل لبابوا غينيا الجديدة لمحة عامة عن خبرات بلده في مجال التعاون المتعدد الأطراف وعرض آراء بشأن النهج السياساتية والحوافز الإيجابية المحتملة. وأشار إلى أنه رغم نجاح المساعدة الإنمائية الرسمية في دعم القدرة التقنية وتقليص قطع الأشجار غير القانوني، فإنها لم تساهم إلا قليلاً في التجارة المنصفة أو تخفيف وطأة الفقر أو تقليص معدلات إزالة الغابات. وينبغي أخذ مجموعة مرنة من الحوافز الإيجابية في الحسبان، مثل المساعدة الإنمائية الرسمية (أنواع مختلفة من الصناديق)؛ وانتهاج نهج وطني طوعي (أو مرفق طوعي لإزالة الغابات)؛ ونهج للنطاق المرن يراعي الظروف الوطنية؛ والمزاوجة بين الجهود الثنائية أو المتعددة الأطراف والصناديق لدعم خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات؛ وبروتوكول اختياري. وأضاف أن التكنولوجيا والأساليب والأسواق متاحة حالياً، لكن تحدي التنفيذ لا يزال قائماً. والحاجة تدعو إلى توفير التمويل الدولي فوراً لأنشطة التحليل وبناء القدرات والأسواق النموذجية، لكن من المرجح أن تكون الأسواق هي أكثر حلول التمويل استدامة، على حد قوله.

٤٧ - وقدم مشارك من كوستاريكا خبرات بلده في برنامج لسداد الخدمات البيئية لتجنب إزالة الغابات وتعزيز انتعاشها. ويتطلب تنفيذ البرنامج معالجة الجوانب القانونية والمؤسسية والمالية والسياسية والحاجة إلى الشفافية والمساءلة. وقد قلص هذا البرنامج إزالة الغابات (لا سيما قطع الأشجار غير القانوني) وتدهور الأراضي؛ وحسّن الغطاء الحرجي؛ وعزّز التنمية الريفية والصناعات المتصلة بالغابات؛ وساهم في تنفيذ الأهداف البيئية. لكن المشارك شدد على أن الموارد المالية الحالية (من المصادر الداخلية والخارجية) لا تكفي لضمان استدامة البرنامج في الأجل الطويل وتوسع الغطاء الحرجي.

٤٨ - وعرض ممثل للبرازيل مقترح بلده الأولي الذي يتعلق بوضع ترتيب في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يوفر حوافز مالية إيجابية للبلدان النامية التي تخفض طواعيةً انبعاثاتها من غازات الدفيئة الناجمة عن إزالة الغابات. ولن ينشئ الترتيب التزامات مستقبلاً أو يُحسب في إطار التزامات خفض انبعاثات الأطراف المدرجة في المرفق الأول. وستقدّم حوافز مالية إيجابية استناداً إلى معدل مرجعي للانبعاثات (يحسب على أساس معدل مرجعي لإزالة الغابات محدد سلفاً ومحتوى للكربون متفق عليه). ومن المفترض أن توفر الأطراف المدرجة في

(١٣) انظر أيضاً النهج الذي اقترحه بلدان حوض الكونغو، الفقرة ٣٦.

المرفق الثاني بالاتفاقية طوعية تمويلاً لهذا الترتيب، آخذةً في الحسبان التزاماتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية. وتقسّم الأموال بعدئذ بين البلدان النامية المشاركة بنفس نسبة خفض الانبعاثات التي حققتها.

٢- أهم نتائج المناقشات

٤٩- فيما يلي ملخص لأهم النتائج التي خلص إليها تبادل المشاركين الآراء بعد العروض المتعلقة بالمحور الثاني:

الآراء العامة المتعلقة بالنهج السياساتية والحوافز الإيجابية

٥٠- أشير إلى المسائل العامة التالية:

- ينبغي أن يساهم خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية في تحقيق أهداف الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ؛
- ينبغي أن تساهم إجراءات خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في التخفيف من حدة الفقر وأن تستند إلى مبادئ الحكامة الرشيدة وتتماشى مع أهداف التنمية الوطنية؛
- ينبغي ألا تضعف الحوافز على خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات الجهود الرامية إلى خفض الانبعاثات من مصادر في قطاعات أخرى؛
- ينبغي ألا تكون الصكوك المعمول بها على الصعيد الدولي إجبارية من حيث تحديد السياسات والحوافز التي ينبغي تطبيقها وتنفيذها على الصعيد الوطني؛
- تختلف الظروف الوطنية، وكذا الحقائق المحلية، المرتبطة بإزالة الغابات باختلاف البلدان. وعليه، فلا بد من المرونة. والحكومات الوطنية خير من يحدد أي السياسات والحوافز أكثر ملاءمة لظروفها الوطنية؛
- ينبغي ألا يعوق احتمال وضع ترتيب لخفض الانبعاثات الجهود القائمة أصلاً، بل ينبغي أن يكافئ الإجراءات المتخذة في وقت مبكر؛
- وأشير إلى الصبغة المتعددة المستويات لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات:
 - تتخلل المزايا المتأتمية من حماية الغابات مستويات شتى، فالخشب على سبيل المثال يوفر مزايا على المستوى المحلي، وحفظ المياه يوفر مزايا على المستوى الإقليمي، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة وحفظ التنوع الأحيائي يوفر مزايا على المستوى الدولي؛
 - لو قُدّر أن تكون الجهود الرامية إلى تقليص إزالة الغابات فعالة على الصعيد المحلي، فإن عليها أن تعزز خفض الانبعاثات على الصعيد الوطني؛

- ينبغي أن تستند النقاشات بشأن خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية إلى الخبرات والعبر المستخلصة من المفاوضات التي جرت في الماضي بشأن قضايا مشابهة.

٥١ - وعبرت إحدى المشاركات عن وجهات نظر بلدها بشأن استعمال المصطلح "حوافز إيجابية" مقابل حوافز من قبيل "إعانات" و"سداد الخدمات البيئية" وأشارت إلى ورقة المعلومات الأساسية التي أعدتها الأمانة بشأن النهج السياساتية والحوافز الإيجابية (ورقة العمل رقم ١(ب)(٢٠٠٦)، فأعربت عن قلقها من أن تساهم هذه المصطلحات في اللبس وسوء الفهم عند النظر إليها مقارنة بمصطلحات أخرى وقواعد ذات صلة لمنظمات/اتفاقيات متعددة الأطراف أخرى (مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقية التنوع البيولوجي). وأعربت المشاركة عن قلقها بالأخص لأن الحوافز ليست لها بالضرورة آثار إيجابية فقط، بل لها أيضاً آثار "مضرة"، وأن استعمال هذه المصطلحات ينبغي أن يأخذ في الحسبان قضايا التجارة إضافة إلى سياق الاستعمال في العمليات المتعددة الأطراف الأخرى (مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة).

الأسباب، والفعالية القصيرة والطويلة الأجل فيما يتعلق بعمليات خفض الانبعاثات، وانتقال الانبعاثات

٥٢ - أشير إلى المسائل التالية:

- لا يوجد حل سياسي يمكن تطبيقه على الصعيد العالمي لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات نظراً إلى أن إزالة الغابات هي نتيجة تفاعل معقد يبين الأسباب الأساسية والمباشرة؛
- تعمل الأسباب التي تقف خلف إزالة الغابات على مستويات شتى، مثلاً من مستوى صنع القرار محلياً إلى مستوى الأسواق العالمية. غير أن إزالة الغابات تتم محلياً وترتبط بالظروف الوطنية. لذا، فإن الحكومات الوطنية خير من يحدد دوافع وأسباب إزالة الغابات؛
- من المهم مراعاة العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تقف وراء إزالة الغابات وفهمها فهماً أفضل، علماً أن معظم أسباب إزالة الغابات تكمن خارج قطاع الغابات؛
- تدعو الحاجة إلى النظر بالتفصيل في العلاقة بين الأسباب المباشرة لإزالة الغابات وإمكانية التسرب.

٥٣ - ومن الأمثلة العامة التي ضُربت أثناء المناقشات بشأن أسباب إزالة الغابات ضعف القدرة والإرادة لمعالجة القضية ونقص التثقيف وقلة فرص التنمية. كما ألقى الضوء على أن السياسات والاتفاقيات الدولية قد تؤثر على السياسات المحلية، وبالتالي على أسباب إزالة الغابات.

٥٤ - واقترح أحد المشاركين ألا تركز المناقشات بشأن هذه المسألة على "الإطار المحلي للإجراءات السياساتية" المتخذة لمعالجة الأسباب وإنما على "القيمة المضافة" في معالجة القضية في إطار العملية الدولية.

٥٥ - وأكد العديد من المشاركين على ضرورة التصدي لإزالة الغابات من جهة الطلب في السوق. وأشار أحد المشاركين إلى أن الطلب المفرط على الأحشاب يجب ألا يفضي بالضرورة إلى إزالة الغابات ما لم يفض قطع

الأشجار إلى تغير في استخدام الأراضي. بيد أن ممارسات قطع الأشجار غالباً ما تطرح مشكلات بيئية وتتحول الغابات البكر إلى غابات ثانوية. وأشار مشارك آخر إلى أن سياسات تسعير منتجات الطاقة غالباً ما تجعل هذه المنتجات في غير متناول المجتمعات المحلية، ما يفضي إلى الإفراط في الاحتطاب من أجل الوقود. وعند النظر إلى جانب الطلب في السوق، يجب مراعاة سلوك المستهلكين، وينبغي للسوق أن تربط تسعير المنتجات بانبعاثات الكربون المقترنة بها.

٥٦ - وتساءل البعض عما إذا أجري تحليل لمراعاة العلاقة بين آثار التسرب وأسباب إزالة الغابات. كما أشير إلى أنه رغم طرح التسرب عقبة منهجية، فإنه يمكن استخلاص بعض العبر من المفاوضات الماضية بشأن الأنشطة المرتبطة بالمشاريع في إطار بروتوكول كيوتو.

التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وأنشطة الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، وبناء القدرات

٥٧ - أشير إلى المسائل التالية:

- رغم الدعم الوطني والثنائي والمتعدد الأطراف الكبير لجهود الحد من انحسار الغابات، فإن إزالة الغابات تظل مشكلة كبيرة؛
- تبذل حالياً جهود متصلة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات. ومعظمها يتعلق بتعزيز الإدارة الحرجية المستدامة وحفظ الغابات، وهي تشمل ما يلي: بناء القدرات والتدريب؛ والدعم التقني؛ والمشورة السياساتية ودعم وضع السياسات؛ وتوفير الموارد المالية؛
- تظل القيود المالية والمؤسسية تضع العراقيل أمام تنفيذ السياسات المناسبة؛
- هناك ضعف في تقييم فعالية السياسات في مجال خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات.

٥٨ - كما أشير إلى أن النتائج لا تنطبق على كمية الموارد المخصصة للتصدي لإزالة الغابات فقط، بل على كيفية تخصيص هذه الموارد واستعمالها أيضاً. وأشار عدد قليل من المشاركين إلى أهمية تقييم فعالية النهج السياساتية والحوافز الحالية والتعلم من تجارب الماضي. كما تناول المشاركون خيارات التمويل (مثل المساعدة الإنمائية الرسمية أو السوق أو آليات التجارة) للتصدي لإزالة الغابات وأعربوا عن قلقهم إزاء كيفية تسديد هذه المدفوعات على مختلف المستويات، من الوطني إلى المحلي. وأشار أحد المشاركين إلى الأهمية المتزايدة للتعاون بين بلدان الجنوب.

تعزيز الإدارة الحرجية المستدامة

٥٩ - أشير إلى المسائل التالية:

- الغابات متعددة الوظائف لأنها توفر مجموعة من السلع والخدمات. فمن الضروري بالتالي وضع هذه السلع والخدمات في الاعتبار عند مكافحة انحسار الغابات؛

- الغابات مكونات مهمة في التنمية المستدامة لأنها تدعم مصادر رزق المجتمعات المحلية. ولا ينبغي أن تُبذل الجهود الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات على حساب مصادر الرزق المحلية؛
- ينبغي أن يكون تعزيز الإدارة الحرجية المستدامة جزءاً مهماً من جهود خفض معدلات إزالة الغابات؛
- يمكن أن يؤدي منح التعويضات و/أو المكافآت إلى تعزيز حفظ الغابات والإدارة المستدامة.

الآليات المالية والبدائل الأخرى

٦٠ - أشير إلى بعض المصادر المحتملة لتمويل دعم الأنشطة الهادفة إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، بما فيها: المساعدة الإنمائية الرسمية، وإنشاء الصناديق، والمصادر المتعددة الأطراف، والتعاون الثنائي والشراكات في القطاعين العام والخاص، وسداد تكاليف الخدمات البيئية، وآليات السوق.

٦١ - وأشير إلى المسائل التالية:

- ينبغي أن تهدف العملية الدولية إلى استكمال السياسات والجهود الوطنية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتعزيز الجهود القائمة؛
- ينبغي أن يكون بحث النهج الرامية إلى مكافأة أو تعويض الإجراءات واسع النطاق وأن يشمل العديد من البدائل الممكنة؛
- تدعو الحاجة إلى إيجاد آليات مالية إضافية ومبتكرة، وينبغي أن تكون الاحتياجات إلى التمويل مؤكدة وطويلة الأجل ومستدامة؛
- قررت عدة بلدان قلب مسار انحسار الغابات بطرق منها وضع أطر سياساتية؛
- من الممكن تقديم حوافز فعالة في خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، كما تبينه تجارب بعض البلدان. بيد أنه ينبغي أن تكون مكيفة حسب الظروف الوطنية وأن تعكس الأولويات الوطنية؛
- يمكن توجيه الدعم المالي القصير الأجل لبناء القدرات لتمكين البلدان من اتخاذ الإجراءات اللازمة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، بما في ذلك عن طريق وضع أطر مؤسسية وتقنية؛
- لا بد من توفير تمويل ابتدائي لتمكين البلدان النامية من اتخاذ الإجراءات بسرعة، ويمكن توجيهه نحو بناء القدرات المؤسسية والتقنية. غير أن تنفيذ الإجراءات على أرض الواقع لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات يقتضي أن تكون الموارد المالية مستمرة ومتاحة على الأجل الطويل؛

- لكي تكون الحوافز فعالة، لا بد من تغطية تكاليف الفرص البديلة وأي تكاليف للمعاملات؛
- يمكن أن يوفر إيجاد هيكلية مؤسسية وطنية أساساً لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات بصورة فعالة. وقد تساهم الأطر المؤسسية المناسبة في فعالية تخصيص الموارد المالية؛
- ينبغي للحوافز أن تميّز إجراءات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، وهي إجراءات يمكن تقييمها استناداً إلى خط أساس مرجعي؛
- من المهم التأكد من أن تتلقى التعويض أو المكافأة العناصر الفاعلة التي تتخذ الإجراءات في الميدان. وتقوم المؤسسات بدور رئيسي في ضمان تعويض العناصر العاملة في الميدان؛
- ينبغي توخي الدقة عند اختيار المصطلحات والمفاهيم لدى مناقشة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات، مع مراعاة التطورات في الاتفاقات الدولية الأخرى. ولا بد من أن ينسجم وضع الخيارات المحتمل لمكافأة أو تعويض الإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات مع التزامات الأطراف المنصوص عليها في الاتفاقات الأخرى.

٦٢- وناقش المشاركون الكيفية التي أدارت بها كوستاريكا برنامج سداد تكاليف الخدمات البيئية وأمنت استدامته. وأوضح ممثل كوستاريكا أنه لم يكن ممكناً سداد القيمة الاقتصادية الكاملة لجميع المنتجات والخدمات التي توفرها الأراضي والغابات، لكن النظام فعال جداً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقال إن كوستاريكا تبحث عن حلول أخرى متعلقة بالسوق لضمان استدامة البرنامج وتتبع عملية للتعلم خطوة خطوة.

٦٣- ورأى بعض المشاركين رأياً مفاده أن مقترح البرازيل^(١٤) يتيح فرصة للحوار ويعترف بالظروف الوطنية عند بحث نهج مكافأة إجراءات خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في البلدان النامية؛ وأضاف بعض المشاركين قائلين إن انتقال الانبعاثات، من بين قضايا محتملة أخرى، يستوجب المزيد من النقاش في إطار هذا المقترح.

٦٤- وتحدث أحد المشاركين عن دور المساعدة الإنمائية الرسمية والأسواق المنظمة فرأى أنه رغم فائدة المساعدة الإنمائية الرسمية في بناء القدرات، فقد يكون من الضروري إضفاء الطابع الرسمي على نهج السوق لتحقيق أهداف خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات على نحو مستدام. كما ناقش المشاركون الروابط بين قضية إزالة الغابات والمنتجات الخشبية المجتناة، وأشاروا إلى أن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية تنظر حالياً في قضية المنتجات الخشبية المجتناة. واقترح الإبقاء على جميع الخيارات في هذه المرحلة والسعي إلى التقدم في مجموعة من الاختصاصات يُنظر في الخيارات في إطارها.

جيم - المحور الثالث: تحديد الصلات الممكنة بين القضايا العلمية والاجتماعية - الاقتصادية والتقنية والمنهجية ذات الصلة والنُهُج السياساتية والحوافز الإيجابية

٦٥- اعترف المشاركون بأن أدوات ومنهجيات تقدير التغيرات في مخزون الكربون ورصد إزالة الغابات متاحة أصلاً ويمكن استخدامها. بيد أنه أشير إلى استمرار وجود فجوات كبيرة بين البلدان من حيث قدرتها على استعمال الأدوات والمنهجيات المتاحة. واقترحت مجموعة من المشاركين إبلاء الاعتبار لبناء القدرات الذي يمكن أن يشمل مشاريع رائدة قد تقدم أفكاراً وتجارب قيّمة.

٦٦- ومع أن الأسواق قد تقدم "مؤشراً" مستداماً لحفز التمويل قصد خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات، فإن وضع نهج رسمي قائم على السوق قد يكون أصعب لأنه يتطلب تحديداً كميّاً أدق. وأشار العديد من المشاركين إلى أن نهج السوق ينبغي ألا يكون الخيار الوحيد الموضوع في الحسبان بل يجب مراعاة إمكانيات التمويل الأخرى أيضاً. وسلط هؤلاء المشاركون الضوء على بعض الآثار السلبية لنهج السوق من حيث مساهمتها في إزالة الغابات عموماً. وأشار إلى أن العديد من المجتمعات المحلية التي تعتمد في معيشتها على القطاع غير الرسمي تقع على هامش الأسواق الرسمية. وعند بحث أي نهج، ينبغي مراعاة العوامل الاجتماعية الثقافية، إضافة إلى القضايا المتعلقة بحقوق الملكية والأمن المائي والأمن الغذائي. وأشارت إحدى المشاركات إلى أن من شأن نهج من النهج، مثل سداد تكاليف الخدمات البيئية، أن يؤثر سلباً على المجتمعات المحلية، وتنبغي مراعاة القواعد ذات الصلة المتفق عليها في إطار منظمة التجارة العالمية، وأُختمت إلى أن الطريق الوحيدة المناسبة هي حصر المدفوعات في تغطية التكاليف الإضافية للحماية. بيد أنه من غير المؤكد ما إذا كان سداد تكاليف الخدمات البيئية يساهم في تخفيف وطأة الفقر أم لا.

٦٧- واعترف بضرورة إيجاد مجموعة مرنة من الخيارات، سواء أكانت تستند إلى المساعدة الإنمائية الرسمية أم إلى السوق. وقال بعض المشاركون إن من شأن تقييد الخيارات في هذه المرحلة أن يقلل فرص تحقيق الهدف. وعلى البلدان أن تقرر ما هي السياسات الوطنية الأنسب لاحتياجاتها الوطنية. ومهما يكن من أمر، فإن الاستدامة المالية ضرورية لضمان الاستدامة البيئية. وأشار إلى أنه ينبغي للمجتمعات المحلية أن تشارك بهمة في العملية بصرف النظر عن القرارات المتخذة. وينبغي أن تستهدف أشكال التمويل المجتمعات المحلية الريفية، لا سيما تلك التي تشارك في الحراثة المجتمعية.

٦٨- وأشار بعض المشاركين إلى أن القدرة على ترجمة فهم معمق لدوافع إزالة الغابات إلى نهج سياساتية فعالة يمثل تحدياً كبيراً. وفي هذا الصدد، أعرب عن الحاجة إلى تحديد دوافع وطرق بعينها لإزالة الغابات على الصعيد الوطني و/أو الإقليمي باستعمال المناهج القائمة، لتمكين البلدان من تقييم النهج السياساتية المختلفة وفعاليتها؛ كما أشير إلى ضرورة التحليلات الاقتصادية ودراسات الجدوى عند النظر في أي إطار من الأطر.

٦٩- وأعرب عن الحاجة إلى تناول مسألة تدهور الغابات وغيرها من العمليات المؤدية إلى انبعاث غازات الدفيئة، لأن مراعاة إزالة الغابات وحدها قد تكون نهجاً ضيق الأفق للغاية، لا يسمح بأخذ الانبعاثات الناجمة عن هذه العمليات في الحسبان ولا بتقليصها.

٧٠- ولما كانت إزالة الغابات لا تقع بمعزل عن عمليات أخرى، فإن المشاركين ربطوها بقضايا أخرى ذات صلة، مثل التكيف والتخفيف والتنوع الأحيائي والمنتجات الخشبية المحتناة والطاقة الأحيائية. وعلاوة على ذلك، ينبغي مراعاة العلاقة بين دوافع إزالة الغابات والنهج السياساتية المحتملة، مثل دور الزراعة في إزالة الغابات. وهناك مجال آخر يقتضي المزيد من الاستكشاف هو آثار المنهجيّات والدوافع والسياسات من حيث التكلفة. غير أن أحد المشاركين عبر عن ضرورة وضع الإطار الزمني في الحسبان وحذر من أن استهداف عدد كبير من القضايا المعروضة للنظر قد ينجم عنه عدم معالجة القضايا الأساسية. ومع أنه يجب اتخاذ العديد من القرارات على المستوى الوطني، فقد أشير إلى الحاجة إلى أفكار بشأن الطريقة التي يمكن بها للهيئات/المنظمات المعنية الأخرى أن تدعم العمل المطلوب.

٧١- واقترح أحد المشاركين مواصلة استكشاف البنية الأساسية لعملية الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والالتزامات المقطوعة في سياقها، إضافة إلى الترتيبات الجديدة المحتملة. وتساءل مشارك آخر عما إذا كانت نظم المعلومات الحالية في إطار الاتفاقية ستدعم الاحتياجات السياساتية لجهود خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات أم أن هناك احتياجات للمعلومات مختلفة وإضافية. واعتُرف بضرورة مواصلة استكشاف الخيارات وتبعات هذه الخيارات وآثارها. كما أشير إلى ضرورة وجود نهج شامل للتصدي لإزالة الغابات في سياق الانبعاثات على الصعيد العالمي.

رابعاً - الخطوات المحتملة المقبلة

ألف - القضايا ذات الصلة

٧٢- ينبغي إيلاء الاعتبار للنهوج المقترحة (بما فيها النهوج التي اقترحتها بابوا غينيا الجديدة والبرازيل وبلدان حوض الكونغو)^(١٥) لوضع ترتيب دولي في إطار اتفاقية تغير المناخ يتعلق بالإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، مع مراعاة الخبرات والعبر المستخلصة على الصعيدين الوطني والدولي، والمداومات في حلقة العمل ومساهمات الأطراف الواردة في ردودها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لما يلي:

(أ) تحديد الطريقة المثلى التي تجعل النهوج المقترحة تتوافق مع الظروف الوطنية، مع مراعاة التجارب الناجحة والعبر المستخلصة من الأنشطة الجارية لتقليص إزالة الغابات (مثل الإدارة الحرجية المستدامة وسداد تكاليف الخدمات البيئية والبرامج الحكومية المحددة)؛

(ب) تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين النهوج المقترحة في علاقتها بالآتي:

- ما السبيل إلى خفض الانبعاثات من تقليص نشاط إزالة الغابات، بما في ذلك قضايا خطوط الأساس أو معدلات الانبعاثات المرجعية والتسرب المحتمل أو انتقال الانبعاثات، المقترنة بالنهوج المقترحة؛
- مصادر التمويل المحتملة؛
- الأدوات والمنهجيّات المطلوبة.

(١٥) انظر الفقرات ٤٦ و ٤٨ و ٣٦ على التوالي.

٧٣- وينبغي إيلاء الاعتبار لاحتياجات بناء القدرات قصد تيسير الإجراءات الرامية إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في إطار اتفاقية تغير المناخ. وقد يشمل بناء القدرات تعزيز القدرة على رصد الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتقديرها؛ وتحديد الدوافع والطرق المعيّنة لإزالة الغابات وترجمة ذلك إلى نهج سياساتية فعالة؛ وتحديد الجدوى الاقتصادية للنهج المقترحة (مع مراعاة تكاليف الفرص البديلة بالنسبة إلى أصحاب المصلحة، وتكاليف تعزيز بناء القدرات، وتكاليف مراقبة إزالة الغابات، ومصادر التمويل الإضافية المحتملة عبر التعاون الدولي).

٧٤- وينبغي إيلاء الاهتمام لاستعمال المصطلحات المناسبة في المناقشات بشأن النهج الممكنة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في إطار اتفاقية تغير المناخ، مع مراعاة استعمال مصطلحات ماثلة أو مرتبطة إضافة إلى القواعد ذات الصلة القائمة في العمليات الدولية والاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى. ومن شأن ذلك أن يقلل الصعوبات والخلط المحتمل لدى بحث النهج التي يمكن وضعها في إطار اتفاقية تغير المناخ.

باء - عملية ممكنة للنظر في القضايا ذات الصلة

٧٥- قد تود الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية أن تنظر في العملية التالية لمعالجة القضايا المذكورة أعلاه:

(أ) تنظيم حلقة عمل ثانية قبل الدورة السادسة والعشرين للهيئة الفرعية يمكن أن تركز على مناقشة الموضوعات الوارد وصفها في الفقرة ٧٢ أعلاه؛

(ب) تنفيذ أنشطة لدعم وتيسير المناقشات في حلقة العمل الثانية، إن عقدت هذه الحلقة، بما في ذلك:

١٠- تقديم الأطراف آراء بشأن القضايا المشار إليها في الفقرة ٧٢ أعلاه، وتنظر فيها الهيئة الفرعية أيضاً في دورتها السادسة والعشرين؛

١٢- عقد اجتماع (اجتماعات) خبراء قبل حلقة العمل لتوضيح جوانب محددة تتعلق بالنهج المقترحة لتيسير النظر فيها في حلقة العمل؛

١٣- إعداد ورقة معلومات أساسية لحلقة العمل بشأن أوجه التشابه والاختلاف بين النهج المقترحة في علاقتها بالقضايا المشار إليها في الفقرة ٧٢(ب)، مع مراعاة المعلومات الواردة في ردود الأطراف والمشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) ١٠ أعلاه؛

(ج) تقديم الأطراف والمراقبين المعتمدين آراء بشأن القضايا الواردة في الفقرة ٧٣ أعلاه لكي تنظر فيها الهيئة الفرعية في دورتها السادسة والعشرين؛

(د) تحديد الأنشطة الإضافية التي ينبغي القيام بها بين الدورتين السادسة والعشرين والسابعة والعشرين للهيئة الفرعية، حيث ستقدم الهيئة الفرعية تقريراً بشأن القضايا المتعلقة بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات في البلدان النامية، بما فيها أي توصيات، طبقاً لولاية مؤتمر الأطراف في دورته الحادية عشرة.